العرب
الأحد 2019/09/08
السنة 42 العدد 11461

سياسة سودانية توافقية وسط عواصف إقليمية

السودان يكتسي بألوان التغيير المبشرة بالأفضل

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

في المؤتمر الصحافي الذي عقده عبدالله حمدوك، رئيس الحكومة السودانية الخميس الماضي، كشف الرجل عن ملامح رئيسية في سياسة بلاده الخارجية، يدور معظمها حول أهمية التوافق والتوازن مع الدول كمحدّد يخدم مصلحة الشعب السوداني. وبدت هذه الإشارة منسجمة مع طريقة تفكير الرجل الهادئة والوسطية.

قد يصلح هذا التوجه في إدارة الملفات الداخلية، لكن من الصعوبة تطبيقه على المستوى الإقليمي الذي تتصارع فيه بعض الدول على كسب ود الخرطوم حاليا، ناهيك عن المستوى الدولي الذي يعجّ بتناقضات كبيرة تفرض على السودان توضيح مكان قدميه لتجنّب غرسهما في الوحل.

حاول حمدوك استثمار الدعم السياسي لحكومته والوعود الاقتصادية البرّاقة بمساندتها، والتي جاءت بعد فترة من الهيمنة العسكرية والإسلاموية على الحكم في السودان. وبعث برسالة تؤكد استقلاليته عن هؤلاء وهؤلاء، كشأن غالبية رؤساء الحكومات عند توليهم المسؤولية، حيث يفضلون الابتعاد عن الدخول في حسابات معقّدة مبكرا تضعهم ضمن هذا الفريق أو ذاك عند بدء مرحلة تتلمّس فيها الجهات المعنية الخطى للتعرّف على هوية السلطة الجديدة.

يعتقد البعض أن خطاب رئيس الحكومة مساء الخميس كان دبلوماسيا بامتياز، وقطع الطريق على التكهنات التي حسبته على طرف إقليمي دون آخر، وأمسك العصا من منتصفها. ربما يكون ذلك صحيحا على الصعيد النظري، غير أن التشابكات السياسية وذيولها في المنطقة لن تساعده على تحقيق هذا الهدف حتى لو نأى بنفسه وأراد اتباع تصورات مستقلة.

يقع السودان في إقليم يموج بالشدّ والجذب، وحافل بالقضايا المثيرة للجدل. وفي لحظة ما سيفرض عليه الاختيار بين خصمين أو نقيضين أو عدوّين لدودين، وفقا لما يصب في مصلحة المواطنين، فلا مجال لسياسة محايدة تماما في العالم اليوم.

يعاني هذا البلد من أزمة مريرة منذ فترة طويلة تتعلق بإشكالية وقف الحرب وجلب السلام. وتمنح السلطة الانتقالية الراهنة أولوية لتجاوز المفارقات السلبية في هذه المعادلة وبالطرق الرضائية مع الجبهة الثورية، كغطاء يضم الحركات المسلحة الرئيسية، ما يتطلب ضخ أموال طائلة لتضييق الفجوة بين المركز والأطراف، وإعادة تصويب البنية التحتية المهترئة في الأقاليم. علاوة على التخلص من أزمة الديون المتراكمة، وسد احتياجات المواطنين في كافة أنحاء البلاد وإنقاذ قطاع كبير منهم دخل منذ فترة شرنقة الفقر قسرا.

يتطلب ذلك علاقات سياسة متينة مع القوى الكبرى التي تتحكم في المؤسسات الدولية المانحة. ويستلزم بناء روابط جيّدة مع قوى إقليمية قادرة قولا وفعلا على المساهمة في دعم السودان.

وقد وعدت السعودية والإمارات بتقديم ثلاثة مليارات دولار كمساعدة أولى للبلاد. وأكدت غالبية التصريحات من قيادات في الدولتين الحرص على توفير الاحتياجات الضرورية. بالتالي من الطبيعي أن تنتهج الخرطوم سياسات لا تضر بـ أو تتصادم مع مصالح أي من هاتين الدولتين.

وصلت السودان رسائل طمأنة من الولايات المتحدة مؤخرا حول رفع اسمه من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب قريبا، كبادرة على تعاف في السياسة الخارجية.

> **الموقع الجغرافي الحيوي للسودان في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، يفرض عليه أن يكون عنصرا فاعلا، ما يضغط على الجهات المسؤولة عن صناعة القرار في الخرطوم لتبني رؤية تستوعب هذه المكانة ودور يتماشى مع الآمال المعقودة على السودان الجديد**

وأهمية هذه المسألة تكمن في ما تؤدي إليه الخطوة من فتح مجالات كثيرة كانت موصدة أمام الاستثمار في السودان، وما تحمله من معان حالية لها دلالات سياسية مستقبلية، حيث اشترطت واشنطن احترام حقوق الإنسان، ومناهضة التنظيمات المتطرفة ومكافحة الإرهاب. الأمر الذي يتّسق مع توجهات السلطة الانتقالية.

أصبح الانخراط في عمليات تقويض المتطرفين ومكافحة الإرهاب في المنطقة من العلامات البارزة في سياسات الكثير من الدول. فهل تستطيع السلطة الجديدة تجاهل تحوّل أراضي السودان في عهد النظام السابق إلى مركز إيواء للكثير من المتشددين؟ وهل بمقدورها استمرار فتح المنافذ لمرورهم إلى دول الجوار؟ وهل تتكاسل الحكومة في التعاون مع الدعوات المطالبة بسيادة السلام في المنطقة وإنهاء حقب طويلة من الأزمات المستعصية؟ وهل يحقق حمدوك طموحاته في ظل بيئة مضطربة من سماتها إدمان البعض الحرب بالوكالة؟

تحدد الإجابات العملية على هذه النوعية من الأسئلة الطريق الذي سيسير فيه السودان. ولأن السلطة الجديدة رسمت معالمها في الداخل والخارج على قاعدة نبيلة من المكونات والرموز المتعلقة بالعدل والمساواة والمواطنة ومكافحة الإرهاب ونبذ التوجهات القاتمة التي اتبعتها السلطة السابقة، فمن المنطقي أن تبتعد تدريجيا عن الدول التي تلفظ هذه القيم.

عندما تحدّث حمدوك عن علاقات متوازنة أو ما يعرف في الأدبيات الجديدة بـ"تصفير الأزمات"، لم يكن غرضه فقط تسوية الأزمات العالقة مع بعض دول الجوار، لكن أيضا الإفصاح عن سياسة ترفض الابتزاز وتقديم التنازلات. وهي إشارة أخرى أرسلها للدول التي لديها خلافات مزمنة مع بلاده، ودفعها للتفكير في حلول خلاقة غير مكلفة للسودان.

من المبكر الحديث عن مشكلة محددة في هذا التوقيت، لأن السودان سيكون معنيّا بترتيب أوضاعه المحلية وتقوية جبهته الداخلية، باعتبارها الركيزة التي تعتمد عليها السياسية الخارجية للدول. وعلاقتها طردية مع المكاسب والخسائر.

تعتزم السلطة الانتقالية الخروج من دوامة الضعف التي ارتاحت إليها قوى درَجت على التعامل مع السودان وهو على هذه الوضعية، لأنها كانت كابحا لأحلامه في عملية الحضور الإيجابي في المشهد الإقليمي. الأمر الذي جعل الرئيس المعزول عمر حسن البشير يكتفي بالدور السلبي، ويجد في الانتهازية والتنقل من معسكر إلى آخر سريعا وسيلة للهروب وتخطي بعض العراقيل. وكانت النتيجة أن علاقة السودان بغالبية دول العالم قلقة.

تصويب هذه الأخطاء لن يأتي من التمسّك بعلاقات توافقية على طول الخط. ففي لحظات كثيرة يضطر المدير الفني النابه إلى تغيير خططه عندما ينزل اللاعبون أرض الملعب ويجدون منافسهم يلعب بتكتيكات مغايرة. هنا يأمرهم بالتصرّف بناء على التحديات والمخاطر وتحاشي الهزيمة. وهذا ما يعيه حمدوك جيدا، لأنه شخصية ليست ديماغوجية وعقائدية، ولن يعدم امتلاك الأدوات التي تمكنه من التعامل مع التحديات والتعايش مع الواقع بكل طقوسه الوردية والسوداء والرمادية.

يراهن قطاع كبير من السودانيين على منح أولوية للفضاء الأفريقي في السياسة الخارجية، سواء بحكم المصالح الحيوية أو خبرة حمدوك مع الكثير من دوله، لكن البعد العربي سيكون أساسيا أيضا، ويقع على عاتق بعض دوله جزء كبير من المساعدات الاقتصادية والمشروعات التنموية. فضلا عن تراجع الفواصل التقليدية بين الجانبين الأفريقي والعربي، واهتمام دول كثيرة برفع شعار الاستثمار في المنطقة، وزيادة وتيرة التعاون السياسي والأمني لغلق الأبواب والنوافذ التي تتسلّل منها بعض الدول التي لديها أجندات خفية.

يفرض الموقع الجغرافي الحيوي للسودان، في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، أن يكون عنصرا فاعلا، ما يضغط على الجهات المسؤولة عن صناعة القرار في الخرطوم لتبني رؤية تستوعب هذه المكانة، ودور يتماشى مع الآمال المعقودة على السودان الجديد، في وقت انتقلت فيه المنطقة من التهميش إلى جذب أنظار قوى إقليمية ودولية عديدة. من ثم ستصبح توافقية حمدوك بعد فترة وجيزة كمن يقبض على الجمر وسط أمواج عاتية.

السودان يؤنث الحكومة ليغدو مكانا ومكانة

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

السودان، ومعه قوى تحالف الحرية والتغيير، يثبت أنه ينشد الحرية، وأن التغيير بالنسبة للسودانيين قضية لا تقبل المساومة. بدءا من هذا اليوم لن يَنظر السودان إلى الخلف، والضمانة على ذلك تعيين أربع نساء في مناصب وزارية في حكومة رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك الانتقالية.

الثورة السودانية قامت على أكتاف النساء، أكثر الناس جحودا وإجحافا لا يستطيع أن ينكر ذلك. والسودان بهذه التعيينات يبعث رسالة إلى العالم أجمع: الثورة التي لا تؤنث، مثل الحكومة التي لا تؤنث، لا يعوّل عليها.

النساء الأربع، اللواتي اخترن لتقلّد المناصب الوزارية، تم اختيارهن بعد تدقيق، وهن الأفضل لحمل الحقائب التي أسندت إليهن. السيرة المهنية، وليس الانتماء السياسي هو المعيار.

وزارة الخارجية، وهي من الوزارات السيادية، أسندت لأسماء عبدالله، وهو منصب حساس بقي حكرا على الرجال منذ أن نال السودان استقلاله عام 1956.

خلال 63 عاما من التيه السياسي، تضررت صورة السودان ولحق بها الكثير من التشويه، ليس أول الأضرار أن البشير، الذي خلعه السودانيون بثورة نالت استحسان وتأييد العالم، مطلوب للمثول أمام العدالة الدولية.

لن تكون المهمة المسندة إلى أسماء يسيرة، عليها أن تمحي الصورة السلبية التي ترسّخت في أذهان العالم حول السودان، وتؤسس لعلاقات منفتحة مع الجميع، وتراعي في كل ذلك مصلحة السودان والسودانيين.

السلك الدبلوماسي ليس جديدا على أسماء، سبق لها أن عملت في وزارة الخارجية، وتدرجت في المهام حتى وصلت إلى درجة وزير مفوض، وشغلت منصب نائب مدير دائرة الأميركيتين في وزارة الخارجية، وفي عدد من البعثات الدبلوماسية متنقلة بين المغرب والنرويج. كما عملت في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "إيسيسكو".

وكان أول ما عمله البشير، بعد الانقلاب الذي أوصله إلى الحكم، عام 1989، أن فصلها من العمل، تحت عنوان مثير هو "الفصل للصالح العام من الخدمة المدنية".

> **لمشاركة المرأة الرجل حكم السودان وإدارته مدلولات كبيرة، أولها أن السودان اعترف أخيرا بمكانة المرأة ورفعها إلى مرتبة تساوي مرتبة الرجل. السودان بذلك تأنسن، وأعلن موت الهيمنة الذكورية، محرّرا نصف المجتمع**

الحقيبة الوزارية الثانية، لا تقل أهمية عن الأولى، هي وزارة التعليم العالي، أسندت لسيدة عرف عن أسرتها اهتمامها بالعلم والمعرفة، هي انتصار الزين صغيرون، تخرجت في كلية الآداب جامعة الخرطوم، وتخصصت في الآثار الإسلامية، ثم حصلت على الدكتوراه في علم الآثار، وشغلت منصب عميد كلية الآداب بجامعة الخرطوم. سبق لوالدها أن تقلّد حقيبة وزارة الريّ في حكومة الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري.

الوزيرة الثالثة في الحكومة الانتقالية هي، لينا الشيخ عمر، حاصلة على شهادة الماجستير في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية من جامعة مانشستر ببريطانيا. عملت منسقة ومستشارة للسودان لدى مكتب الأمم المتحدة للاتفاق العالمي، وهي أكبر شبكة عالمية معنية بتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأيضا عملت بصفة "مسؤول أول" في برنامج "منظمة كير العالمية" في مقرها بجنيف.

أصغر أعضاء حكومة حمدوك سنا (33 عاما) هي ولاء عصام البوشي، التي أسندت إليها وزارة الشباب والرياضة، وهي مجازة في الهندسة من جامعة الخرطوم، تابعت دراستها في جامعة إمبريال كوليج لندن لتحصل على الماجستير في الهندسة الميكانيكية.

عملت مستشارة لبناء القدرات لبرنامج القادة الشباب، بمركز جسر للتنمية ومنظمة "فردريش آيبرت".

تم اختيارها عام 2018 ضمن برنامج الاتحاد الأفريقي للشباب، وتعمل باحثة في مجال سياسات الطاقة بالجزائر، وفي عدد من المؤسسات الحكومية، إضافة إلى شغلها منصب مساعد تدريس في جامعة السودان، ومحاضرة بكلية النفط.

لمشاركة المرأة الرجل حكم السودان وإدارته مدلولات كبيرة، أولها أن السودان اعترف أخيرا بمكانة المرأة ورفعها إلى مرتبة تساوي مرتبة الرجل. السودان بذلك تأنسن، وأعلن موت الهيمنة الذكورية، محرّرا نصف المجتمع.

السودانيون شعب متصوّف في أعماقه، ألبسه حكامه الواقعون تحت سلطان الإخوان المسلمين لباس السلفية الضيق كُرهًا، وها هم اليوم في أول فرصة يخلعونه، ويعودون إلى سيرتهم الأولى، سيرة التسامح، عاملين بأقوال سلطان العارفين المتصوف الكبير، محيي الدين بن عربي: المكان الذي لا يؤنث، يبقى مكانا فحسب، لا يعوّل عليه، أما إذا أضفنا إليه تاء التأنيث، فحينذاك يغدو مكانا ومكانة.

كل الأدلة تثبت أن السودان في طريقه ليغدو مكانا ومكانة.

الشرعية اليمنية تستوجب إعادة النظر فيها

فاروق يوسف

توفّي محمد مرسي، رئيس مصر لسنة واحدة، ففسد مسوغ جماعة الإخوان المسلمين للحديث عن شرعية مسلوبة. ما كان يُسمى "الرئيس الشرعي" لم يعد على قيد الحياة. فبوفاته ليس من المنطق الحديث عن الشرعيّة التي لم يصنها محمد مرسي حين كان رئيسا ولم يدافع عن سيادتها واستقلالها، بل وحتى عن انتمائها المصري. وهو ما أفقده منصبه وأعاده إلى السجن الذي غادره بعد الثورة.

تدخّل الموت وحلّ مشكلة الإخوان.

أمّا في اليمن فإن الحسابات تكاد تكون مختلفة. فالرئيس "الشرعي" عبدربّه منصور هادي لا يزال حيًا دون أن تتمتّع شرعيّته بأيّ نوع من الحياة. ذلك لأنّ الشرعيّة ليست غطاء أبديّا لا يمكن نزعه والكشف عن الحقائق التي تقع تحته. وهي ليست صفة مقدّسة لا تتعرّض إلى المساءلة.

أكثر من أربع سنوات مرّت وعبدربّه منصور يتمتّع بلقب "الرئيس الشرعي" الذي حظي به باعتراف المجتمع الدولي دون أن يضع شرعيّته في خدمة الخيار الوطني اليمني. فالرجل لا يمارس صلاحياته من موقعه داخل الأراضي اليمنية. لقد ارتضى العيش في المنفى الاختياري مفضّلا نعيمه على العمل داخل الأراضي اليمنيّة من أجل تمتين وحدة الصفّ الوطني.

لم تكن شرعيته مقنعة لأبناء الجزء المحرّر من اليمن؛ وهو الجزء الجنوبي، لا لرغبتهم في الانفصال وهو حقّ تفرضه الوقائع، بل لأنّه لا يرى مسوّغا للقيام بذلك ما دام قد اطمأنّ إلى أنّه سيكون رئيسا شرعيّا مدى الحياة.

تلك علاقة عبثية لا تستند إلى المنطق.

فالشرعية، أيّ شرعية إنّما تستمدّ قوّتها من الشعب الّذي في إمكانه في أيّ لحظة أن يسحبها، إذا ما دفعته الحاجة إلى القيام بذلك. وهنا تكمن العقدة التي لم يفهم منصور أسرارها. لذلك فإنّه يفضّل الهرب من مواجهتها من خلال امتناعه عن الحوار مع خصومه في الواجب الوطني من أعضاء المجلس الانتقالي، الّذين يشعرون أنّهم ظُلموا من خلال الخضوع لشرعية ميّتة لا يمثّل الاعتراف بها سوى القبول بحكم الإخوان الّذين يمثّلهم حزب الإصلاح.

كان على عبدربّه منصور، وهو "جنوبي الأصل والمنشإ"، يدرك أن المزاج اليمني في جنوب البلاد لا يمكن أن ينسجم مع الحكم الإخواني. وكان على شرعيّته أن تفرض وضعا يكون بمثابة استثمار لتحرّر عدن من قبضة الحوثيين، لا أن يسلّم المدينة للإخوان من خلال تمكينهم من مؤسّسات الشرعيّة، التي يعتقد الجنوبيون أنها صارت تمارس نوعا من الاحتلال المحلّي.

إذا كانت "الشرعية" تعمل ضدّهم فلِمَ لا يقاومها الجنوبيون؟ بل لمَ لا يقاومها اليمنيّون كلّهم؟

ذلك سؤال يخشى الرئيس اليمني مواجهته. فالأمر يتعلّق بشرعيّة صارت أشبه بفضيحة. وهو ما جعل اليمنيّين يشعرون بمسؤوليّتهم عمّا انتهت إليه الأمور، بسبب صمتهم وانصياعهم لإرادة دولية لا تُقيم وزنا للتفاصيل.

وليس من باب التكهّن القول إنّ لقاء جدّة سيسعى إلى تحييد الرئيس عبدربّه منصور من غير أن تكون هناك ثقة بأنّه سيتدارك أخطاءه. فالرجل الذي أطلق يد الإخوان في مصائر اليمنيين يمكنه أن يذهب بعيدا مستغلًا الاعتراف الدولي بشرعيّته. ذلك ما يمكن أن يزيد الأزمة اليمنية تعقيدا.

سيكون من الصّعب الدفع به إلى الإفصاح عن أهدافه.

ينتمي عبدربّه منصور هادي إلى ما يمكن أن يُسمّى الحرس القديم. وهو الجيل الذي تغذّى على روح الفتنة الداخليّة واستمدّ قدرته على التواصل مع العالم الخارجي من خلالها.

لذلك فإنّ استمرار الحرب يشكّل بالنسبة إليه غطاء لشرعيّته الّتي صار يتمتّع بامتيازاتها من دون أن يؤدّي واجباتها. لقد صار لزاما على اليمنيين أن يعيدوا النظر في "شرعية" رئاسة عبد ربّه منصور من أجل أن يبدأوا في حلّ مشكلتهم.